

## بدلاً من الزعيق والنميق هذا هو المحك الحقيقي

علوي عبدالله طاهر

لمشكلاته في مقررات التربية الإسلامية

وإذا عرفنا أن معظم المدرسين الذين يدرسون هذه المادة غير مؤهلين التاميل الكافي، وبالتالي فلن يكونوا قادرين على توضيح تلك المشكلات، وإيجاد حلول مناسبة لها بحسب ما يقتضيه الدين الإسلامي من غير أن يخلقوا في التلميذ أي اضطراب.

ومن واقع مشاهداتنا لمدرسي التربية الإسلامية في المدارس، لاحظنا أن كثيرين منهم يحرصون على تدريس الموضوعات المقررة، ولكن الأهداف غائبة عن أذهانهم، وبالتالي لم يعملوا على تحقيقها في الواقع العملي. فإذا عرفنا مثلاً أن معظم دروس التربية الإسلامية ربما تدرس لتحقيق أهداف معرفية تحصيلية، كان يحفظ التلميذ النصوص الدينية المقررة لمعرفة معانيها والاسترشاد بما فيها، أو لتحقيق أهداف وجدانية روحية من شأنها أن تؤثر في مشاعر التلميذ وتنمي فيه القيم السامية، أو لتحقيق أهداف سلوكية، لتتحول تعاليم الدين الإسلامي الرشيدة إلى سلوك يتخلق به التلميذ في حياته اليومية.

وبالنظر إلى واقع الحال في معظم مدارسنا في الوقت الراهن نجد أن أكثر مدرسي التربية الإسلامية دون المستوى المطلوب، فمنهم من لا يحسن قراءة القرآن الكريم، ولا يجيد تفسير آياته، ولا يفهم معاني الأحاديث النبوية الشريفة، أولاً يستطيع توضيحها للتلميذ، ومعظمهم لا يحاولون تطوير قدراتهم الذاتية بالاطلاع المستمر، مما ينعكس ذلك سلباً على أدائهم، والأخطر من ذلك أن المتخصصين في مجال التربية الإسلامية وطرائق تدريسها لا يوجد لهم، فكيف نتصور تعليم التربية الإسلامية في وضع كهذا؟

ومادامنا نعيش في عالم اليوم الذي تعددت فيه وسائل المواصلات الحديثة، فأصبح العالم كالكفري الواحدة، وليس هناك قطر واحد معزولاً عن العالم

فإذا عرفنا أن الموضوعات المقررة في القرآن الكريم والحديث الشريف والعقائد والمعاملات، وموضوعات عامة يمكن أن يدرسها الطفل والشاب معاً، لأن فيها من المرونة ما يجعلها صالحة لمخاطبة الإنسان في مراحل نموه المختلفة.

غير أن الأسلوب الحالي المتبع في تدريس هذه المقررات لا يزال أسلوباً متخلفاً للغاية، مما يجعل المادة جافة ومنفرة ومرهقة للتلميذ والمدرس معاً، لأن معظم المقررات لاتلائم المتعلم في المرحلة التي ينتسب إليها، وفي الوقت نفسه لا يقوم المدرسون الكثيرون بتدريسها بربط الآيات والأحاديث والعقائد والتهديب بمشاهد الطبيعة لإثارة عواطف التلاميذ وتحريك مشاعرهم الروحية.

ولهذا السبب نجد أن التربية الإسلامية في مدارسنا لم تحقق الأهداف المرجوة منها.

ومما لاشك فيه أن التلميذ في أيامنا هذه يعيش في مجتمع يختلف كثيراً عن المجتمعات القديمة، فهو يشهد كل يوم تطورات وتغييرات وتحولات سريعة في مجالات الحياة المختلفة، فطراً نتيجة ذلك مشكلات اجتماعية تشغل التلميذ والمجتمع، فيكون التلميذ بحاجة إلى رأي الدين فيها.

وقد تكون هذه المشكلات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، كالمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، ومدى ملاءمة القوانين السائدة في المجتمع لتعاليم الدين الإسلامي، وقضايا الأحوال الشخصية، ومسألة الانفتاح على الحضارة العاصرة بكل مظاهرها... الخ.

فالتلميذ يريد رأياً موثقاً ومدروساً بعناية حول هذه المسائل أو القضايا ليتخذ موقفاً واضحاً إزاءها، فهو لا يريد أن يكون معزولاً عن الحياة العاصرة، كما لا يريد أن يكون بعيداً عن السلوك الديني في معاملاته وفي أسلوب حياته، ولابد أن يجد حلولاً

على ضوء مناقشات مجلس النواب للقانون العام للتربية والتعليم برزت إلى السطح جملة من القضايا الحيوية ذات الصلة المباشرة بالقانون، فأحتلت حيزاً من المناقشات العامة.

ولعل قضيتي المعاهد الدينية، والتربية الإسلامية قد حظيتا باهتمام المناقشين، سواء داخل مجلس النواب أو خارجه، وفي أثناء المناقشات ظهرت عدد من المواد التي تباينت وجهات النظر إزاءها، فأحيلت إلى لجنة برلمانية خاصة كلفت بدراستها وتقديم تصورات حولها، وكما يبدو أن اللجنة البرلمانية استنتجت أن تحسم قضية المعاهد الدينية حين وافقت على ندمها في نطاق التعليم الأساسي الموحد، فقد رأت اللجنة أن وجود مناهج دراسية متعددة وإدارات متعددة لمرحلة التعليم الأساسي الموحد يحتاج إلى دراسة متأنية... باعتبار مرحلة التعليم الأساسي الموحد الأساس الذي يرتكز عليه السلم التعليمي كله، ويتوقف على سلامته أو عدم سلامته مصير ومستقبل الوطن إنساناً ومجتمعاً ودولة.

وقد التقى رأي اللجنة مع رأينا الذي سبق أن طرحناه في هذه الصحيفة عند بدء مناقشة القانون حول قضية دمج المعاهد الدينية بالتعليم الأساسي الموحد، مما يعطينا من مواصلة الحديث عن قضية محسومة.

ولكن تبقى أماسنا القضية الأخرى وهي قضية تدريس التربية الإسلامية في التعليم الأساسي الموحد وهي القضية الأهم من وجهة نظرنا الشخصية خصوصاً إذا علمنا أن تدريس التربية الإسلامية في الوقت الراهن يواجه جملة من الصعوبات التي تعيق عملية تطوير تدريسها، وتقف دون تحقيق أهدافها عدد من المشكلات والمعوقات التي لابد من حلها مثل ارتفاع مستوى المقررات الدينية وبعدها عن الممارسة العملية، أو عدم ارتباط مقررات الدين بالحياة اليومية، أو تخلف طرائق تدريسها وغيرها من المعوقات...

...الخ.. ومنها:  
• قرار من المحكمة التنفيذية في

مما جعل كل قطر يأخذ عن القطر الآخر ثقافته وحضارته وتقاليدته فتداخلت حضارات الشعوب ببعضها، وتأثر كل شعب بعادات وتقاليد الشعوب الأخرى، سواء من حيث الماكل أو الملبس أو المشرب، أو المسكن أو في المعاملات التجارية والمالية، أو في العلاقات الاجتماعية.. الخ، مما جعل التلميذ حائراً ومضطرباً، لأنه بحاجة إلى تربية إسلامية لاتعزله عن عالمه، ولاتبعد عن واقعه.

وفي أيامنا هذه صار الواحد منا ينتقل خلال ساعات من دولة إلى أخرى، ومن قارة إلى قارة، كل ذلك من غير شك سيوجد عند التلميذ حالة من القلق وعدم التكيف، مما يستوجب تزويده بمواقف محددة متفق عليها عند المذاهب الإسلامية المختلفة، بحيث لا يجد نفسه حائراً في اتباع هذا المذهب أو ذاك، وحتى لا يكون عرضة للانحراف الذي قد يبعده عن الإسلام.

من كل ماسبق فإن التربية الإسلامية ينبغي أن تأخذ حيزاً كبيراً من اهتماماتنا، ولابد أن تحظى بالزهد من المناقشات الموضوعية والجادة من قبل التربويين في بلادنا، للوصول إلى مخرج عملية وحلول ممكنة لمعظم أو كل المشكلات التي تجابه عملية تدريسها، ولابد أن ننبه هنا إلى خطورة التزمزمت والانغلاق وادعاء التفرد أو التميز، حتى نجنب الناشئة من أبنائنا شر الانحراف، وحتى لاتجعلهم متخلفين عن الحضارة الإنسانية المعاصرة.

٢١٩٩٢/٨/١٣



تعقيب وتفاعله مع ماتتاولناه في العدد قبل الماضي.. ومع هذا لازلنا نؤكد

اللجنة وما اسماء بتحقيق بمذكرة المشـروع رقم (٢٢٢) وتاريخ ١٩٨٣/١١

نسمع بها الا من خلال صحيفتكم بالتي كتبت في المانشيت في رأس

عملا وانما هو عضو اللجنة التي اعدت التقرير المذكور.